الصحافة العراقية ودورها في تشـكيل الوعي الانتخابي
(الانتخابات البرلمانية العراقية في ٣٠ نيسـان/ ٢٠١٤ إتموذجا)

م.د. رواء هـادي صـالح

جامعـة بغـداد/ كليـة الإعـلام

مستخلص:

تُعـد الإنتخـابات النيابيـة ملمحاً مهمـاً من مـلامح الأنظمـة الديمقراطية التي تمنـح للأفراد الحق بالمشـاركة في الحـكم وصنع القرار السـياسي؛

وعـادة تحظى عمليـة الإنتخـابات النيابية باهتمام واسـع من لدن وسـائل الإعـلام، فضلا عن اهـتمام قطاعات واسـعة من الجمهـور، لإدراكهم الأهميـة الفائقة لتـولي المناصب السياسـية وما يرتبـط بها من مقدرات النـاس ومصائرهم؛ كما تأتي أهميـة الإنتخابات من كونهـا تتيح للمواطن حق المشـاركة في إدارة الشـؤون العامـة عن طريق منـح ثقته وصوتـه للرئيس المنتخـب أو لممثليه في المجلـس النيابي.

وتضطلـع وسـائل الإعـلام في المجتمعـات الديمقراطية الناشـئة على وجه الخصـوص، بمهمة حـث المواطن وتوعيته وتحفيزه على المشـاركة السياسـية عـن طريق التصويـت والإقتراع، فضلا عـن توعيتهـم بأهمية الاختيار السـليم للمرشحـين، وتبيان أهمية هذه المشـاركة ونتائجها بالنسـبة للمواطـن والعملية السياسـية عامة.

ويتمحـور موضـوع البحـث الحالي حـول أهميـة دور الصحافـة العراقية في تشـكيل الوعي الإنتخـابي لدى جمهـور الناخبين العراقيـين، وتثقيفـه إزاء أهمية دوره في ترسـيخ وتدعيم مفاهيم الديمقراطيـة عن طريق المشـاركة الواعيـة بالإنتخـابات البرلمانية العراقيـة في ٢٠١٤/٤/٣٠.

وقـد تم تحليـل مضمون المقـالات والأعمـدة الصحفيـة في ثلاث جرائـد عراقيـة باتجاهات مختلفـة لمـدة شهر كامـل هو شهر نيسـان الـذي يسـبق الانتخـابات مباشرة.

Iraqi Press and its Role in the Formation of the Electoral Awareness (The Iraqi Parliamentary election in 2014 as a sample)

The parliamentary election is one of the features of democratic systems that give individuals the right to participate in government and political election-making. Typically, the process of parliamentary elections received widely attention from media, as well as attention from large segments of the publics because they understand the vast importance to assume political positions and associated fates of people and their destinies. Its importance comes from the fact that it allows citizens the right to participate in managing the public affairs by granting their confidence and voices to the elected president or his representatives in the parliamentary.

Media task is to emerge democratic societies, in particular, in the mission of urging people, stimulating them, educating them about their important role in the political participation through voting and balloting. In addition, media tries to make them aware of the importance of the proper selection of candidates and demonstrate the importance of this participation and its effects on the citizens and political process in general.

The subject of this research is centered on importance of the role Iraqi press in the formation of the Iraqi electoral awareness among Iraqi voters; educate them about the importance of their role in the consolidation and strengthening the concepts of democracy through informed participation in Iraqi›s parliamentary election on April 30, 2014. The content of press articles and columns has been analyzed in three Iraqi journals of different directions for a whole month (April).

The results:

The researcher finds the following results:

.1 taht snmuloc dna selcitra fo saera egral edisa tes hajiti-la dna deedaj-la habaS-lA demrofni fo ecnatropmi eht tuoba meht etacude ,ssenerawa cilbup htiw denrecnoc era nairatces ecnuoner ot llac eht no desucof meht fo eno hcaE .snoitcele eht ni noitapicitrap eb ylno nac hcihw ,enecs lacitilop eht ni egnahc fo ecnatropmi eht sa llew sa ,cirotehr sisylana atad fo stluser eht elihW .noitcele fo ssecorp eht ni noitapicitrap eht yb deveihca elor sti ot tcepser htiw strapretnuoc sti naht denrecnoc ssel si deedaj-la habas-la taht wohs .snoitcele eht ni noitapicitrap rieht fo ecnatropmi eht tuoba erawa sretov iqarI ekam ot

.2 tnemeganamsim ni snoiterces dna tnerrohba eht denmednoc repapswen hajiti-lA tseggib eht fo eno si ytilibareporetni dna pihsrentrap fo elur eht dna noitpurroc dna gnisiar ni tseretni taerg setartsnomed deedaj-la habas-la elihw ,sekatsim lacitilop ,seirtnuoc citarcomed ylwen ni ycarcomed fo tpecnoc eht fo ecnatropmi eht fo ssenerawa .secitcarp sti dna ycarcomed fo tpecnoc dna noitcele fo erutluc eht tuoba meht etacude

.3 demrofni rieht hguorht snoitcerid lacitilop rieht tcefler slanruoj eerht ehT ,noitcerid latnemnrevog sti stcefler repapswen deedaj-la habas-la elpmaxe rof hceeps emirp-xe eht yb detneserper tnemnrevog iqarI fo repapswen lamrof eht semoc neht .emit taht ta etadidnac tsegnorts eht saw ohw «ikilaM-lA irooN» seman retsinim

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

١ـ كيف أدت الصحافة العراقية دورها في تشكيل الوعي الإنتخابي لدى جمهور الناخبين؟
٢ـ ما أهم الموضوعات التوعوية التي ركزّت عليها الصحافة العراقية وهي بصدد مهمتها في توعية جمهور الناخبين؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث عن طريق معرفة الدور الذي أدته الصحافة العراقية ـ بعدّها واحدة من أهم المؤسسات المجتمعية في التثقيف والتنمية الاجتماعية ـ في تشكيل الوعي الإنتخابي، ومن ثم حمل الجمهور عن طريق الإستمالات المنطقية، على تأدية واجبه ومسؤوليته في المشاركة الفاعلة في الإنتخابات، وفي الوقت نفسه محاولة تعديل أو تصحيح خياراته المستقبلية بما يخدم عملية البناء الاجتماعي ـ الديمقراطي، وتعزيزها.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى معرفة الدور الذي أدته الصحافة العراقية في تشكيل الوعي الإنتخابي لدى جمهور الناخبين العراقيين في الإنتخابات البرلمانية العراقية في ٣٠/ نيسان/ ٢٠١٤، فضلا عن أهم وأبرز القيم والموضوعات التي ركزت عليها الصحافة العراقية وهي في صدد أداء مهمتها في تثقيف المواطن وتوعيته بأهمية دوره في رسم صورة مستقبلية عن طريق المشاركة الواعية بالإنتخابات.

منهج البحث:

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات والبحوث الوصفية التي تستهدف وصف الظواهر وجمع الحقائق والمعلومات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع من أجل الوصول إلى نتائج أو استنتاجات قابلة للتعميم[١]؛ وتم اعتماد المسح الشامل لمفردات العينة، إذ عادة ما تستعمل التصاميم المسحية للأبحاث الوصفية لوصف الاتجاهات والمعتقدات والآراء، وتقدير حجم الظواهر المختلفة ذات الطبيعة الاجتماعية، لأغراض وصف تكرار الخصائص لمجتمع أو عينة ما [٢].

مجالات البحث:

تمثل المجال الزماني للبحث بالمدة من ٤/١ ولغاية ٢٠١٤/٤/٢٩. فيما تمثل المجال المكاني بالجرائد اليومية الصادرة في العاصمة بغداد ممثلة بعينة تضم جرائد: الصباح الصادرة عن شبكة الإعلام العراقي وتمثل الجانب الرسمي الحكومي، والصباح الجديد كجريدة مستقلة، وجريدة الإتحاد التي تصدر عن الإتحاد الوطني الكردستاني.

مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع البحث بالجرائد اليومية الصادرة في بغداد ممثلة بعينة تضم جرائد الصباح، الصباح الجديد، والإتحاد. وقد تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل لمفردات العينة لمدة شهر نيسان/ ٢٠١٤ والتي بلغ مجموع أعداد كل واحدة منها خلال هذا الشهر (٢٦) عددا. ويعود النقص الحاصل في الأعداد إلى احتجاب الصدور أيام العطل الأسبوعية (الجُمع).

إجراءات البحث والتحليل:

اعتمد البحث أسلوب تحليل المضمون أو المحتوى وهو أحد الأساليب البحثية التي تستعمل في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً منتظماً وكمياً[٣]. وللكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى أو مضمون المادة الصحفية تم اعتماد فئة الموضوع، فضلا عن اعتماد فئة شكل أو نمط النشر[٤] لتحديد القوالب الفنية التي استعملتها الجرائد العراقية لإيصال المحتوى التوعوي. وبتحديد العينة التي سيجري عليها التحليل، تم اعتماد المقال والعمود الصحفي[*١]، كمادة رئيسة للتحليل في كل من الجرائد الثلاث محل الدراسة، لمدة شهر كامل هو شهر نيسان الذي يسبق الانتخابات مباشرة؛ كما تم تصنيف المحتوى المدروس إلى مجموعة من الفئات الرئيسة. وبذلك فقد تم تحليل مضمون (٦٦) عموداً و(١٥) مقالاً في جريدة الاتحاد، يقابله (٦١) عموداً و(١٣) مقالاً في جريدة الصباح الجديد، أما جريدة الصباح فقد بلغ عدد الأعمدة (٣٢) عموداً و(٢٠) من المقالات. وقد بلغ مجموع الأعمدة والمقالات التي خضعت للتحليل في الصحف الثلاث (٢٠٧) مادة صحفية.

تم تصنيف المحتوى إلى فئات رئيسة وبما يخدم أهداف الدراسة، وقد أُجري عليها تحليلا أولياً، ومن ثم إعادة التحليل بعد مضي ثلاثة أشهر على التحليل الأول للتحقق من الاتساق عبر الزمن والتأكد من ثبات التحليل[٥]، فضلا عن تحديد الشكل النهائي لفئات التحليل؛ فكانت (١٨) فئة رئيسة في جريدة الاتحاد، و(١٧) في جريدة الصباح الجديد، و(٧) فئات رئيسة في جريدة الصباح.

١(*) تم دراسة كل أنواع المقال الصحفي الذي تناول موضوعة الانتخابات، والذي اشتمل على المقال التحليلي والافتتاحي والتوجيهي والنقدي فضلا عن العمود الصحفي، إلا أن الباحثة إرتأت التمييز بين العمود الصحفي وأنواع المقال الأخرى لضرورة تصنيف المادة المدروسة، وعلى أساس أن العمود الصحفي يتميز بحجم وعنوان ثابت، ومكان ثابت من الصفحة لا يتغير (زاوية)، ويُكتب دوريا وبانتظام من قبل كاتب بعينه.

تحديد مفاهيم البحث:

أهم المفاهيم التي وردت في البحث:

التوعية:

لعل وظيفة التوعية تتداخل مع وظائف أخرى للصحافة كوظائف التثقيف والتعليم والتوجيه والتنمية السياسية. وتؤدي الصحافة كواحدة من وسائل الإعلام والإتصال الجماهيرية في المجتمعات الديمقراطية، دوراً مؤثراً في خلق التوعية السياسية، وفي صقل المشاعر الوطنية والقومية وجعلها تصب في قناة واحدة لخلق المواطن الواعي[٦]. ويُراد بوظيفة التوعية السياسية التي تنهض بها وسائل الإعلام إزاء جمهورها، سعي وسائل الإعلام والإتصال الجماهيرية نحو بناء وتعزيز وتعميق الوعي والإدراك السياسي للمواطن، والذي يعني أيضا معرفة المواطن بحقوقه السياسية وواجباته، وقدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به، فضلا عن قدرته على تجاوز خبرات الجماعات الصغيرة التي ينتمي إليها لفهم خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي[٧]. وتأتي وظيفة التوعية مزاوجة أو مقترنة بمفهوم التوجيه والإرشاد وتكوين المواقف والاتجاهات عن طريق اهتمامها بتشجيع الحوار والنقد ونشر الرأي والرأي الآخر[٨]، إذ تعد وظيفة التربية وتوجيه السلوك واحدة من الأهداف والنتائج على حد سواء لوسائل الإعلام التي تسهم في تغيير أنماط السلوك واتجاهات الأفراد[٩]، فضلا عن وظيفة التثقيف التي تحدث بشكل عارض أو مقصود، إذ تعمل وسائل الإعلام على زيادة ثقافة الفرد وتوعيته عن طريق تقديم معلومات وأفكار وآراء وصور ومواقف بشأن القضايا الأساسية محل اهتمام أفراد المجتمع[١٠].

العلاقة الجدلية بين الانتخابات والديمقراطية

تعاني منطقتنا العربية اشكاليات عديدة بشأن موقفها من الانتخابات، ذلك أن بعض البلدان لا تعترف بالحق في الانتخابات أو تداولية السلطة، إما لأن شرعية الحكام تقوم على الوراثة، أو لعدم وجود مؤسسات تشريعية منتخبة، فضلا عن ذلك فإن النظام السياسي الذي تستند عليه لا يعير اهتماما بمسألة اختيار الشعب لممثليه في المجالس النيابية. وبعض آخر من البلدان، وعلى الرغم من إقراره بالانتخابات، إلا أنه يضع قيودا عليها بحيث تكون نتائجها محسومة سلفاً، مثال ذلك الأنظمة الشمولية؛ فيما تقبل بعض الدول مبدأ الانتخابات تماشياً مع الموجة الجديدة للتعددية والتداولية، إلا أن تدخلات السلطة التنفيذية ووضع بعض الكوابح واستثمار بعض القيود الاجتماعية والعشائرية والدينية والطائفية والإثنية، يحول دون تحقيق الإرادة الحرة بانتخابات حرة ونزيهة؛ ولكن مهما كانت النواقص والعيوب في الممارسة الانتخابية، فإن وجودها أفضل من غيابها أو عدم الاعتراف بها؛ وإن

التطـور الموضوعي البعيـد المدى والتراكم الذي سـيحصل، لا يخلوان من فائـدة وإن كانت محدودة وبحاجـة إلى تطـوير وتعميـق ومراقبة، لأنهـا في نهاية الأمر سـتختزن تجربة وإن كانـت ناقصة[١١]. وتدخـل الإنتخـابات في قلـب النظـام السـياسي الديمقـراطي، لأنهـا الطريقـة التي يختـار بها الشـعب قادة الحكومـة، كما أنها المصـدر لشرعية الحكومة، والوسـيلة التي يؤثر بهـا المواطنون على السياسـة العامـة. والتصويت يكون هو الشـكل الوحيد للمشـاركة السياسـية[١٢]، والـتي تعني تحديدا مسـاهمة المواطنين في العملية السياسـية[١٣]؛ والمشـاركة السياسـية، كما يشـير إليها المفكر السـياسي الأمـيركي صمويـل هنتنغتـون، أنها ذلك النشـاط الذي يقـوم به المواطنـون العاديون بقصـد التأثـير في عملية صنع القرار الحكومي، سـواء كان هذا النشـاط فـرديا أم جماعيا،، منظما أم عفـويا، متواصـلا أم متقطعـا، سـلميا أم عنيفا، شرعيـا أم غـير شرعي، فعالا أم غـير فعال[١٤]. فالديمقراطيـات الحديثـة عبارة عن ديمقراطيـات تمثيليـة، إذ نرى فيها مواطنـين ينتخبون ممثلين يمارسـون بإسم الأمة جمعاء السـلطة السياسـية، لكن هذه الممارسـة تعتمد بشـكل أسـاس على انتخـابات حرة ومنتظمة وشـفافة وتعددية؛ عندها تصبح الحكومة هي المسـؤولة أمام الشـعب، وتُحاسـب على أدائهـا أو تقصيرها... وهي تفـترض أن المواطنين كافة على علم ووعي بمسـؤوليتهم[١٥]. ومـع أن الانتخـابات النيابية هي إحـدى أبرز العلامات الفارقـة للنظام الديمقـراطي، فهي الشرط الـلازم لوجود الديمقراطية، إلا أنها ليسـت شرطاً كافيـاً، فهناك بلدان كثيرة تطبـق نظاماً انتخابياً، ومـع ذلـك فالممارسـة الديمقراطية فيها ليسـت سـليمة أو معافـاة. فالديمقراطية نظام وممارسـة وثقافـة في آن معـاً، فحيث تمـارس الانتخابات لا تكـون الحيـاة ديمقراطية بالمعـنى الحقيقي ما لم تقترن بثقافـة ديمقراطية واسـعة ومترسخة بـين الناس[١٦].

ضعـف الوعي الديمقـراطي والثقافة الانتخابية

إن الديمقراطيـة لا يمكـن أن توجـد بـدون وجود المجتمـع المدني، ولـن يوجد المجتمـع المدني بـدون وجود شـعب يملـك الإرادة والقدرة على الدفاع عن قيمه ومؤسسـاته، فالشـعب هو الذي يصنـع ويحـيي الديمقراطيـة وهو أيضا الذي يسـتطيع أن يعطلهـا ويقضي عليها؛ فالشـعب يجب أن تكـون لديـه المعرفـة والقدرة على ممارسـة حقوقـه الفردية والجماعيـة، وهذه المسـألة تتعلق بالتوعيـة الـتي لا غـنى للمواطن عنهـا، ذلـك أن الافتقـار إلى التوعية مـن أكثر العوامـل التي تتسـبب في التبلد واللامبـالاة في أي مجتمع،

وهـذا التبلـد وهـذه اللامبـالاة هما اللـذان يتيحـان للقـلة فرصة الحـكم السـيء والتعدي عـلى حقوق الأفـراد والجماعات واسـتغلالهم(١٧). كما أن نشـوء واسـتمرار المؤسسـات والمفاهيم الديمقراطيـة تكـون أكثر احتمالاً في دولة متجانسـة إلى حد كبـير، وتكون أقـل في دولة بها ثقافات شـديدة الاختـلاف ومتنازعـة في كثـير مـن الأحيـان؛ فالثقافـات المميزة تتكون عـادة حول الخلافـات في اللغـة، والدين، والهـويات العرقية، والأيديولوجيا، ويشـترك الأعضـاء في هوية عامة

وروابـط عاطفية، ويفرقون بشـدة بين (نحـن) و(هم)، ويلجأون إلى الأعضاء الآخـرين في مجموعتهم في علاقاتهـم الشـخصية، وكثـيرا مـا يشـتركون في احتفالات وطقـوس تبين حـدود مجموعتهم؛ ويمكـن أن تنفجـر هذه المنازعـات الثقافيـة في المعـترك السـياسي، وهي تفعل ذلـك عادة، بل كثيرا ما تخرج عن السـيطرة، لأن السياسـيين المتنافسـين يزيدونها اشـتعالاً عـن قصد مدفوعين بالعائـدات السهـلة التي تقدمها لهـم الهويات الثقافيـة(١٨). لذلك فإن تحقيق موضوعة اسـتدامة الديمقراطيـة يتطلـب تهيئة الظروف المناسـبة والشروط اللازمة لإشـاعة مناخ ديمقـراطي وثقافة ديمقراطيـة في المجتمـع مدعمة بالتربيـة والتعليم، فضلا عن تضافر جهود وسـائل الإعـلام والثقافة المختلفـة لتأدية الغرض نفسـه، إذ يتعـين على المجتمع الديمقراطي الالتزام بمسـألة تعـزيز التربية لا سـيما التربية المدنية(١٩)؛ ذلك أن من أبرز أسـباب ضعـف الوعي الديمقراطي والثقافـة الانتخابية يعـود الى المنـاهج التربويـة والتعليميـة، ووجود المـوروث الـذي يروج لفكرة (المسـتبد العادل)، تلـك الـتي تضفي نوعا من القدسـية عـلى الزعيم الـذي لا يمكن انتقـاده أو حتى مناقشـته لأن ذلك سـيكون مساسـاً بالقدسـية سـواء كانت سياسـية أو دينية، ويُسـتعاض عن العقل وحق الاختـلاف والتنوع والتعدديـة، بالفكرة المصطنعة عـن الإجماع حتى وإن كان زائفـاً..(٢٠) ؛ مثال ذلـك، مـا عملت به الجماعـات الدينيـة في العراق التي دعـت إلى الانتخـابات دون أن تعي تماما متطلبـات التطـور الديمقـراطي وشروطه؛ ومـن قبلها كان الرئيس صدام حسـين الذي اسـتخدم الانتخـابات وبنسـبة بلغت ٩٩,٩٩٪ مـن الأصوات، لتعـزيز شرعيـة دكتاتوريته بـدلاً عن إقامة حكومـة تمثيليـة تعبر عـن تطلعـات النـاس(٢١). لقد أوجـدت الـدول الراسخـة الديمقراطية مسـالك متعددة للفهم السـياسي.. فابتـداءً، يتلقى أغلب المواطنين مسـتوى مـن التعليم يمكنهم مـن معرفة القـراءة والكتابة، ويزداد وعيهم السـياسي بالاتاحة العريضة للمعلومـات التي يمكن أن يحصلـوا عليها من وسـائل الإعلام، فضلا عن المعلومات التي يوفرها المتنافسـون السياسـيون إلى جمهـور الناخبين، ليصبحوا على اطلاع كافٍ يجعلهم فعّالين بمسـاهمتهم بالنشـاط السـياسي(٢٢). كذلـك ومن بين الأسـباب الأخرى لضعـف الثقافة الانتخابية مسـألة عدم الـتراكم، فالتجربة ما تزال محـدودة، خصوصـاً وأن هناك بلداناً عانت واحديـة وفردية وتحريم لـكل رأي وتجريمه، وعندما حانـت الفرصة لممارسـة حـق الانتخاب مـن دون تهيئـة وتمهيد ولا سـيما في ظـل الاحتلال كما حصـل في العراق، وفي ظـل قانون انتخابي سـيئ وفي ظل غياب الدولة، اضطـر الجمهور في لحظة مـن لحظـات ترييف الـوعي، وبعد معـاناة طويلة بسـبب التفرد والاسـتئثار بالحـكم، إلى الاحتماء بمرجعيـات طائفيـة ومذهبية وإثنية، وربمـا اضطر إلى التصويـت لها في ظل المحاصصـة الناجمة عـن صيغـة بول بريمـر الحاكم المـدني الأميريـكي في العراق، واسـتمر الحـال على المنـوال ذاته في انتخـابات عام ٢٠٠٥ وبالـشروط نفسها(٢٣). ومن هذه الأسـباب جميعها، كان دور وسـائل الأعلام والاتصـال الجماهـيري في مهمتهـا الصعبة بتعميـق الوعي السـياسي لجمهور الناخبـين، وتنمية ثقافتهم ومعارفهم بشـأن الحقـوق والواجبات..

دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي ـ الانتخابي

تضطلع وسائل الإعلام والاتصال في المجتمعات الديمقراطية بمسؤولية ومهمة حض المواطنين وتحفيزهم على التعلم والتعمق والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والقدرة على التأثير على صانعي القرار السياسي؛ فالديمقراطية الحقيقية تنطوي على حق المشاركة في إدارة مؤسسات الدولة عن طريق الأطر والمنظمات الفاعلة كالأحزاب وجماعات الضغط والجمعيات، والاحتجاجات الجماعية.. وغيرها[٢٤]. ففي النظم الديمقراطية، تحرص وسائل الإعلام على خلق الوعي السياسي لدى الجماهير، عن طريق إعلامها بالحقائق كافة وتزويدها بشتى المعلومات والأخبار عن مختلف القضايا السياسية، فضلا عن طرح الآراء والتحليلات السياسية المختلفة، لتزويد الجمهور بخلفية معرفية تعينه على تكوين رأي عام واع وسليم بشأن القضايا التي تمس مصالحه ووجوده[٢٥]. لقد أولى علماء الاتصال أهمية كبرى للدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في المجتمع، فعد بعضهم الاتصال نسيجاً للمجتمع الإنساني برمته، وكلما تدفق الإعلام بين شرايين هذا النسيج كلما زادت فاعلية المجتمع وقدرته على التنمية؛ وأكد آخرون أن عملية الاتصال ترسخ لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه وقوميته، وإن استغلال هذا الشعور في التنمية ضرورة من ضرورات نجاحها؛ واهتم آخرون بالمعلومات والأفكار التي تحملها وسائل الإعلام والتي تسهم في زيادة مجالات المعرفة لدى الجماهير وتوسيع آفاقهم، وتقبلهم للتغيير واشتراكهم في التنمية الاجتماعية والسياسية[٢٦]. كما ركزت بحوث الاتصال الجماهيري على التغير الموقفي، مؤكدة في الوقت نفسه أن للتأثيرات الناجمة عن التعرض للاتصال الجماهيري عددا من الصلات التي تسبق عملية التغّير في الموقف والرأي.

لذلك تم التركيز في السنوات الاخيرة على نقطتين أساسيتين في عملية الاتصال هي: الوعي والمعلومات. والتي أثبتت أن الناس يتعلمون بالفعل من الاتصال الجماهيري، وهم لا يتعلمون المعلومات الحقيقية حول الشؤون العامة وما يحدث في العالم فحسب، بل ويتعلمون أيضا مقدار ما يعطونه من الأهمية لمسألة أو موضوع ما.. وقد سمي تأثير وسائل ألاعلام هذا ـ القدرة على التأثير والتغيير لمعارف الأفراد واعادة بناء تفكيرهم ووعيهم[٢٧].

نتائج البحث وتحليل البيانات :

تشير نتائج البحث الحالي، لدى تحليل مضمون العمود والمقال الصحفي في الجرائد الثلاثة محل الدراسة إلى الآتي:

١ـ جريدة الاتحاد:

يظهر تحليل مضمون العمود والمقال الصحفي في جريدة الاتحاد، وكما هو مبين في الجدول رقم (١)، أن (الدعوة لنبذ المشروع الطائفي) كانت أهم الموضوعات التوعوية التي أولتها الاتحاد اهتمامها،

إذ جاءت بالمرتبة الأولى وظهرت بـ (١٢) تكراراً ونسبة قدرها (٩,٣٧٪) بين باقي الموضوعات، إذ اهتمت الاتحاد بالحث على قيم المواطنة ونبذ العنف والتعصب والطائفية والفئوية والعرقية والإثنية، وتعظيم شعور الانتماء إلى هوية وطنية كبرى وإعلاء مبدأ الولاء للوطن.

وحلَّ بنفس المرتبة الأولى مناصفة فئة (أساليب الترويج الانتخابي تُعبّر عن شخصيات المرشحين) التي جاءت بـ (١٢) تكراراً والنسبة نفسها، وبها أدانت الاتحاد أساليب التنافس بين المرشحين والذي قدم إنموذجاً سيئاً لممارسة الحرية وصل حد التشهير والتراشق والتسقيط السياسي، فضلا عن استغلال النفوذ السياسي والتحايل على القانون لبعض الكيانات، وصارت الحملات الانتخابية عامل انقسام جديد بين أفراد المجتمع، كما أن سذاجة الصور واللافتات التي يرفعها المرشحون للتعبير عن أنفسهم تُعّبر عن خواء شخصيات المرشحين.

جدول (١) يبين الفئات الرئيسة حسب المرتبة في جريدة الاتحاد

	الفئات حسب المرتبة	التكرار	%	المرتبة
1	الدعوة لنبذ المشروع الطائفي	12	9,37	1
1	أساليب الترويج الانتخابي تُعبّر عن شخصيات المرشحين	12	9,37	1
2	رفض مبدأ المحاصصة والتوافقية	10	7,81	2
3	ضعف دور المرأة في البرلمان	10	7,81	2
4	معارضة ترشيح المالكي لولاية ثالثة	8	6,25	3
5	العمل على بناء دولة مدنية معاصرة	8	6,25	3
6	رفض توظيف السياسة للدين والمذهب	7	5,47	4
7	أهمية سيادة القانون لاحداث اصلاح اجتماعي وسياسي	7	5,47	4
8	الانشغال بالحملات الانتخابية وسط ظروف أمنية متردية	7	5,47	4
9	الدعوة لتعريف المواطن بشخصيات المرشحين وبرامجهم	7	5,47	4
10	السلوك الحكومي مسؤول عن تجذير المشروع الطائفي	6	4,69	5
11	الحث على الاختيار الواعي للمرشحين	6	4,69	5
12	أهمية التداول السلمي للسلطة	5	3,91	6
13	حكومة الأغلبية السياسية ذريعة للانفراد بالسلطة	5	3,91	6
14	أهمية احداث تغيير في المشهد السياسي	5	3,91	6
15	تفعيل العملية الانتخابية كمطلب ديمقراطي	5	3,91	6
16	رفض لغة التحريض في خطاب المرشحين	4	3,12	7
17	التحذير من تضليل الجمهور بواسطة الدعاية الانتخابية	4	3،12	7
المجموع		128	100%	

وحلَّ في المرتبة الثانية مناصفة الفئات (رفض مبدأ المحاصصة والتوافقية) و (ضعف دور المرأة في البرلمان)، إذ جاء كل منهما بـ(١٠) تكرارات وبنسبة مئوية قدرها (٧,٨١٪). إذ عملت الاتحاد على التثقيف بأهمية إدانة المحاصصة البغيضة وافرازاتها من سوء الإدارة والفساد

وغياب المسؤولية، وبأن حكم الشراكة لم يعد صالحاً لأنه من أكبر الأخطاء السياسية وهو المسؤول عن كل المشكلات التي تعاني منها البلاد، وإن المحاصصة حولت مرافق الدولة إلى حصص تتحدد حجومها وفقاً لحجوم الكتل المتحالفة، ويصبح التوافق مكرِّساً للديكتاتوريات والمظالم، ويبيت أقرب في مفهومه إلى التناحر. ومن جانب آخر، أشارت إلى ضعف المرأة البرلمانية، وهزالة دورها وفشلها في تمثيل المرأة والدفاع عن قضاياها، وفي التصويت لأي قانون في صالحها، وأن مشاركتها لا تعدو أن تكون شكلية وصوتها في البرلمان لا يتعدى أن يكون صدى لآراء الرجل ومواقفه، واختيارها يتم على أسس طائفية وعرقية وليس بسبب جدارتها لتولي مناصب سياسية.

وفي المرتبة الثالثة، جاء مناصفة أيضاً الفئات (معارضة ترشيح المالكي لولاية ثالثة)، و(العمل على بناء دولة مدنية معاصرة) بواقع (٨) تكرارات وبنسبة قدرها (٦,٢٥٪). إذ اهتمت الاتحاد بالتوعية إزاء أهمية رفض ترشيح رئيس الوزراء نوري المالكي لولاية ثالثة بسبب سياساته التي أودت بالبلاد إلى التهلكة، وفشل أداء حكومته في الإدارة وفي التعامل مع الأزمات، فضلا عن هدر المال العام، وتفرده بالقرار وإبعاد شركائه في العملية السياسية فضلا عن إبعاد الكفاءات العلمية عن دائرة الفعل، ما أدى إلى فقدان الثقة بحكومته وبمقدرته على الحكم. وفي الوقت نفسه اشتغلت الاتحاد على التوعية والتثقيف بأهمية أن يكون القادة الجدد للعراق من الجماعات المدنية التي تسعى لبناء دولة مدنية معاصرة ديمقراطية حقيقية، تعمل على تطوير شروط العيش عن طريق تطوير الاقتصاد والتعليم، وتمتلك أطرافها الثقافة والدراية السياسية والقانونية والأهلية في تقلد المناصب الحكومية.

أما في المرتبة الرابعة، فقد تقاسمت فئات أربع هذه المرتبة، جاءت بـ (٧) تكرارات ونسبة قدرها (٥,٤٧٪)، وهذه الفئات هي: (رفض توظيف السياسة للدين والمذهب) وتركز هذه الفئة على وجوب نزع الاحتقان بين الديانات وتفكيك التشابك بين الدين والتحزب، والمطالبة بوقف تسييس المسجد، ذلك أن التوظيف الديني والمذهبي قدم غطاءً كبيرا للارهاب، وأدى إلى تراجع حضور الدولة، داعية في الوقت نفسه إلى التعايش السلمي بين الطوائف المختلفة.

وتشير الفئة الثانية (أهمية سيادة القانون لاحداث اصلاح اجتماعي وسياسي) إلى أن غياب القانون وضعفه، وتأجيل التشريعات القانونية المنظمة للحياة، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الفوضى وانتاج الأزمات، وفقدان الثقة بالحكومة فضلا عن تكريس العرف العشائري ليصبح بديلا للقانون، كما أن إساءة استعمال الوظيفة العامة وعدّها مصدراً للانتفاع والإثراء كان أيضا بفعل غياب القوانين التي تحاسب العاملين في السلطة والحكومة وتراقب عملهم.

أما الفئة الثالثة التي جاءت في المرتبة الرابعة نفسها، فهي (الانشغال بالحملات الانتخابية وسط ظروف أمنية مترديه)، وفيها ركزت الاتحاد على الهوس بالسلطة وانشغال القيادات

السياسية بالحملات الانتخابية ومحاولات شراء أصوات الناخبين بالهدايا والهبات،

وسط تدهور وانفلات أمني كبير، ونزوح وتهجير الآلاف من المواطنين من مناطق سكناهم. وركزت الفئة الرابعة (الدعوة لتعريف المواطن بشخصيات المرشحين وبرامجهم) على أهمية اطلاع المواطن على برامج المرشحين للانتخابات، وسِيَرِهم الشخصية، وأفكارهم وخططهم للمرحلة المقبلة، لأن ذلك سيرشد الناخب إلى من يتوجه؟، مشيرة ـ الاتحاد ـ في الوقت عينه إلى ضبابية المنظومات الفكرية للأحزاب العراقية فضلا عن إزدواجية المفهوم والتطبيق لديهم.

وحلت في المرتبة الخامسة مناصفة الفئات (السلوك الحكومي مسؤول عن تجذير المشروع الطائفي)، و(الحث على الاختيار الواعي للمرشحين)، إذ حصلتا على (٦) تكرارات وبنسبة قدرها (٤,٦٩٪). ولفتت الاتحاد في الفئة الأولى، إلى أن القيادات السياسية فشلت بكل شيء إلا بتعميق الطائفية، وأن الحكومة انحازت في سياساتها إلى تكريس المشروع الطائفي ودعمه، واللعب بالورقة الطائفية من أجل تحقيق مصالح سياسية، عامدة إلى استمالة أصوات الناخبين عن طريق إشاعة الخوف في قلوبهم، بحجة حماية المذهب والدفاع عنه، حتى أن توقيت العمليات العسكرية في الأنبار والفلوجة، وجدت فيه الاتحاد أنه كان مخططاً لشحن الجمهور طائفيا؛ ما جعلها تهتم من جانب آخر، بضرورة الاختيار الواعي للمرشحين لأنه يكفل حماية كل طوائف الوطن، وأن يكون اختيار المرشح على وفق معايير الوطنية والمهنية والكفاءة والنزاهة، حاثّة الناخب على أهمية اختيار من يستطيع تمثيل العراق دون التحدد بطائفة أو قومية أو دين، مشيرة إلى الحاجة إلى مرشحين يستطيعون تحريك عجلة الاقتصاد والنهوض بالواقع الاقتصادي والمعيشي للفرد العراقي.

وتقاسمت أربع فئات المرتبة السادسة بواقع (٥) تكرارات لكل منها، وبنسبة قدرها (٣,٩١٪)، وهذه الفئات (أهمية التداول السلمي للسلطة)، وتركز هذه الفئة على نشر ثقافة التناوب على السلطة وجعلها ثقافة مجتمع بكل مستوياته إذ يعد ذلك مؤشرا على رسوخ المفهوم الديمقراطي، ذلك أن التداول السلمي للسلطة يمنح المجتمعات استقرارها السياسي، ويوجد الحلول للتحديات التي تواجهها، والسعي لتحقيق الأهداف السياسية سلمياً بدلا عن تحقيقها بواسطة العنف.

والفئة الأخرى (حكومة الأغلبية السياسية ذريعة للانفراد بالسلطة)، وركزت الاتحاد على التوعية باتجاه أن الحكم يجب أن يكون للأكفأ وليس حزب الأغلبية، وأن التلويح بحكومة أغلبية لا يعدو أن يكون أسلوباً للتهرب من الفشل الحكومي، وتحشيد الأصوات، وذريعة للانفراد بالسلطة، غير أن التشكيلة الاجتماعية وقانون الانتخابات فضلا عن جشع الكتل النيابية، لن يسمح بحكومة أغلبية سياسية.

أمـا الفئـة الثالثة (أهمية احـداث تغيير في المشهـد السـياسي)، وتركز الاتحاد عـبر مضمون هذه الفئـة، على أن التغيير المسـتمر للمشهد السـياسي يعزز الوعي السـياسي والثقـافي لدى المواطن، ويعـد من العناصر الرئيسـة في النظـام السـياسي الديمقراطي، كما أن التغيير السـياسي المسـتمر يحـذر المسـؤول بأن نجاحـه مرهون بعمله الـذي يقدمـه للمجتمـع، مشـيرة إلى أن التغيير لن يتحقـق إلا باسـتراتيجية عبـور للخروج من شرنقـة الحزب والطائفـة، داعيـة إلى منح الفرص لنخب سياسـية جديدة.

ويشـير مضمـون الفئة الرابعة (تفعيـل العملية الانتخابيـة كمطلب ديمقـراطي)، إلى أنه لا بديل عـن التصويت، وصنـدوق الاقتراع الـذي منـح المجتمعات رقيهـا واسـتقرارها، وإن المرجعيات الدينيـة الشـيعية بوجه أخص، تعد المشـاركة في الانتخابات مسـؤولية شرعيـة، وتحث المواطن على انتخـاب الأصلح.

وحلّـت في المرتبـة السـابعة مناصفـة الفئات (رفض لغـة التحريـض في خطـاب المرشحين) و (التحـذير مـن تضليـل الجمهور بواسـطة الدعاية الانتخابيـة)، إذ حصلت كل منهمـا على أربع تكـرارات وبنسـبة (٣,١٢٪).. ويشـير مضمون الفئـة الأولى إلى اسـتمرار الخصوم السياسـيين في بـث روح الفرقـة عن طريـق خطابهـم التحريضي، وأن عبـارات الشـحن الطائفي سمة سـائدة عـلى خطـاب بعض المرشحـين، مما يثير العـداء والمشـاعر العنصريـة والطائفية، لدفـع المصوتين لانتخـاب من يعدّونه فاشـلاً وفاسـداً (نكايـة) بالطـرف الطائفي أو القـومي الآخر.

فـيما يشـير مضمـون الفئـة الثانيـة إلى ضرورة الانتباه وعـدم الوقوع ضحيـة التضليل بواسـطة الدعـايات والشـعارات الانتخابيـة (المراهقـة) و(الكاذبـة) في معظمهـا، والتصريحـات النارية للمرشحـين الـتي تهـدف إلى خداع الـرأي العام.

٢ـ جريـدة الصباح الجديد:

أظهـر تحليـل مضمـون العمـود والمقال الصحـفي في جريـدة الصبـاح الجديد وكما هـو موضح في الجدول رقم (٢)،

أن (الدعـوة إلى نبـذ الخطـاب الطائفي) كانت قد جـاءت في المرتبة الأولى بواقـع (٢٥) تكراراً ونسـبة قدرهـا (١٣,٥٩٪)، إذ ركـزت الصباح الجديـد في خطابهـا التوعوي عـلى أن التطرف هو وسـيلة السـلطة والأحزاب لتحقيق مكاسـب ومصالح سياسـية، وظلت منظومة السلطة تثقف بالتطـرف الطائفي بشـكل ممنهـج ومنظـم، والخطاب الطائـفي هو الذي أجج الشـارع العـراقي في سـنوات الاقتتال، بـل أن التناحرات السياسـية تركـت آثارها عـلى الثقافـة الاجتماعية وقادت البلـد إلى التقسـيم والمجتمع إلى الانقسـام، وأن اسـتمرار التحشـيد الطائفي يعـني أن صناديق الإقـتراع سـتنتج المكونات نفسهـا؛ لذلك هناك حاجة ماسـة إلى برامج وطنية وسياسـية وخدمية

عـــابرة للطوائـــف والقوميـــات، مع أهميـــة تطهـــير الســـاحة العراقية من هـــؤلاء الـــذين يؤدلجون النـــاس عـــلى القتل والحقـــد والتهميـــش، إذ أن الدعوة إلى العيش المشـــترك لن تنهـــض بها عقلية طائفية ولا قوميـــة متعصبة.

جدول (٢) يبين الفئات الرئيســـة حسب المرتبة في جريدة الصباح الجديد

	الفئات حسب المرتبة	التكرار	٪	المرتبة
١	الدعوة إلى نبذ الخطاب الطائفي	٢٥	١٣,٥٩	١
٢	الدعوة إلى التوعية بمفهوم الديمقراطية	٢٠	١٠,٨٧	٢
٣	التحذير من محاولات خداع الناخب	١٧	٩,٢٤	٣
٤	الدعوة إلى أهمية التغيير	١٢	٦,٥٢	٤
٤	إخفاق المؤسسة الحاكمة في إدارة البلاد	١٢	٦,٥٢	٤
٤	فقدان الثقة بالقوى السياسية	١٢	٦,٥٢	٤
٤	المشاركة في الانتخابات لتحقيق التغيير	١٢	٦,٥٢	٤
٥	فشل مفاهيم الشراكة والمحاصصة	١١	٥,١٠	٥
٦	غياب البرامج السياسية عن الحملات الدعائية	٩	٤,٩	٦
٧	ضرورة حل المشكلات بين الفرقاء السياسيين	٨	٤,٤	٧
٨	الحث على أهمية التخصص في العمل السياسي والحكومي	٧	٣,٨٠	٨
٨	الدعوة لاجراء تعديلات دستورية	٧	٣,٨٠	٨
٨	الحث على قيام دولة المواطنة	٧	٣,٨٠	٨
٨	تشجيع دور المرأة في الحياة السياسية	٧	٣,٨٠	٨
٩	دعم مشروع حكومة الأغلبية السياسية	٦	٣,٣	٩
٩	الدعوة إلى المناظرة السياسية بين المرشحين	٦	٣,٣	٩
٩	التلويح بشعار الاصلاح	٦	٣,٣	٩
المجموع		١٨٤	١٠٠٪	

وحلّـــت في المرتبـــة الثانية (الدعـــوة إلى التوعيـــة بمفهوم الديمقراطيـــة) التي جاءت بـــ(٢٠) تكراراً وبنســـبة (١٠,٨٧٪)، وتشـــير في مضمونهـــا إلى أن الديمقراطيـــة مـــرّت بمخاضـــات فكرية وصراعات اجتماعيـــة، وقرابـــين مـــن المنظرين وفلاســـفة التنـــوير الذين أسســـوا للفكـــر الديمقـــراطي، فالإيمان بالديمقراطيـــة لا يأتي فجأة بـــل عن طريق التحول التـــدريجي، وجعلها ثقافة وطريقة حياة وفلســـفة اجتماعيـــة ونمـــط عيش؛ وفي العـــراق زرعـــت الديمقراطية بلا جـــذور، وهذه الديمقراطيـــة المفاجئة باتـــت أفشـــل نظـــام في إدارة الدولة بســـبب غياب الخـــبرات ومؤهـــلات الحـــكم، كما أن التحولات

الديمقراطيــة لا يمكــن أن تحــدث في ظــل تنامي الانقســامات الطائفيــة والعرقيــة؛ ولذلك على الــدول حديثــة العهد بالديمقراطيــة فتح مراكز متخصصــة لتعليم نظم الحكم الديمقــراطي والعمل المؤسســاتي، وتثقيــف الجمهــور وتوعيته بمفهــوم الديمقراطية وممارســاتها، على مــدد زمنية طويلة وحثيثــة، وأن التدريــب ثقافــة مطلوبة في عمليــات التنمية، وثقافة الديمقراطية تشــكل أساســاً للبنــاء والتنميــة، لذا ينبــغي تربية المواطــن وتدريبه على التعاطي مــع الديمقراطية واســتيعابها، وأحــد شروط الديمقراطية إشــاعة ثقافة التداول الســلمي للســلطة، كما أن الشــعوب الحرّة تناضل مــن أجــل حقها الانتخــابي الذي جعــل منها شــعوباً محترمة تعرف مــا تريد، وقادرة عــلى تغيير نمــط حياتها ومقــدرات عيشها، لذا من الواجــب المضي بالعملية الانتخابية تشــجيعاً وترســيخاً للفعل الديمقــراطي في العراق.

وجــاءت في المرتبــة الثالثــة فئــة (التحذير من محــاولات خــداع الناخــب) بواقــع (١٧) تكراراً وبنســبة (٩,٢٤٪)، الــتي ركــزت في مضمونهــا على تحــذير الناخبين مــن الوقوع ضحيــة التضليل والخــداع وشراء أصواتهــم الثمينــة مقابــل ثمن بخــس (البطانيــات والمعلبات والدجاج المشــوي أو حــتى ســندات الأراضي الوهمية التي لن تتعــدى كونها دعايــة انتخابية مكشــوفة)، منددة في الوقت نفســه بأســاليب الترويج الدعائي الــتي تفتقر للياقة والاحــترام، ومحاولة التغرير بالبســطاء واســتغلال فقــرهم بــشراء بطاقاتهــم الانتخابية وحرمانهــم من حقهــم في التصويت.

وتقاســمت المرتبــة الرابعة أربــع فئات بواقــع (١٢) تكــراراً لكل منها، وبنســبة قدرهــا (٦,٥٢٪)، وهــذه الفئــات هي: فئــة (الدعــوة إلى أهمية التغيــير)، وتشــير في مضمونهــا إلى ضرورة أن يؤمن الشــعب حقــاً بأهميــة التغيــير، ويعمــل على ذلــك، مع أهميــة تشــجيع دخول دمــاء جديدة وقيــادات مدنيــة ديمقراطيــة، ذلــك أنه لا أمــل كبــير في التغيير في حــال تولت الوجــوه نفسها القيــادة، فضلا عــن أن التفاهمات الحقيقيــة المنتجة لمشروع وطــني يتطلب عقــولاً جديدة عابرة للطوائــف والقوميــات والجماعات باختلاف اشــكالها.

وتشــير الفئــة الثانيــة (إخفاق المؤسســة الحاكمــة في إدارة البــلاد)، إلى حالة الفشــل المريع الذي وصلــت إليــه البلاد بســبب فشــل الأداء الحكومي والعجــز عن ســن القوانين الضرورية لإدارة الــدولة والمــوارد وتوزيع الثروات واســتثمارها بشــكل علمي وعــادل، فضلا عن أن المؤسســة الحاكمة أدت دورا خطــيراً في تجهيل الشــعب إعلامياً وسياســياً، وأشــعلت البلاد بكل أشــكال التجييش الطائــفي، حــتى آل ذلك إلى إيجاد ســيناريوهات لتقســيم العراق وإعادة بناء دويلاته على أســاس العــرق والطائفة.

أمــا الفئــة الثالثة (فقدان الثقة بالقوى السياســية) فيشــير مضمونها إلى أن الأطراف السياســية غــير متفقــة على منهج للعمــل مما أدى إلى تعطيــل إقرار القوانــين والتشريعات، وتــواتر الأزمات

جعل مصائر الناس ومقدرات البلاد بين أياد غير أمينة، بل أن العملية السياسية كلها قائمة على صفقات يعقدها الكبار وينفذها الصغار؛ ومع الأول من نيسان انهالت الوعود والعهود، التي لم يحقق الفائزون بالدورات السابقة ولو جزءاً يسيراً منها.

والفئة الرابعة (المشاركة في الانتخابات لتحقيق التغيير) وتركز في مضمونها على أنه وبالرغم من كل شيء، يجب الذهاب إلى صناديق الاقتراع لأنه الطريق الوحيد الممكن للتغيير، وإن العزوف عن المشاركة الانتخابية لن يفشل العملية الانتخابية بل سيصب فقط في مصلحة الخصوم، ومهما سيكون شكل التغيير المرتقب،

إلا أننا ليس أمامنا سوى التوجه إلى صناديق الاقتراع، لأن الناخب هو الذي يحدد من سينوب عنه في السلطة، لذلك فإن الفشل الحكومي يتحمل العراقيون جزءاً منه لأنه يعكس خياراتهم لشخوص القادة، لذا فنحن أمام استحقاقات تأريخية ستتحدد طبقاً لإرادة العراقيين وحجم وعيهم ومسؤوليتهم.

وفي المرتبة الخامسة حلّت فئة (فشل مفاهيم الشراكة والمحاصصة) إذ حصلت على (١١) تكراراً وبنسبة (٥,١٠٪) والتي ركزت في مضمونها على أن مفاهيم من مثل الوحدة الوطنية والشراكة كلها مفاهيم وهمية أساسها المحاصصة والتي كانت السبب الحقيقي في الاخفاق الحكومي لأنها شلّت قدرة رئيس الحكومة على تغيير وزير فاشل لأنه من الكتلة أو الحزب الفلاني، وبذلك فإن التشكيلة الحكومية لم تكن مبنية على أسس سليمة ومهنية مع غياب لمعايير الكفاءة والتخصص بسبب التوافق والحصص.

وجاءت في المرتبة السادسة فئة (غياب البرامج السياسية عن الحملات الدعائية) وحصلت على (٩) تكرارات ونسبة قدرها (٤,٩٪)، والتي ركزت على ضبابية البرامج السياسية للمرشحين، وافتقارها إلى تصورات واقعية وعلمية، مستندة ـ الحملات ـ إلى صور ولافتات وشعارات مضحكة ومثيرة لسخرية المواطن، فإذا لم يُجِد المرشحون التعبير عن أنفسهم وتقديمها بشكل جيد، فلن يكون لديهم شيء أفضل يقدمونه للمواطن.

وفي المرتبة السابعة، جاءت فئة (ضرورة حل المشكلات بين الفرقاء السياسيين) بـ (٨) تكرارات وبنسبة (٤,٤٪)، وتؤكد في مضمونها على أهمية جلوس المتخاصمين السياسيين إلى طاولة حوار والوصول إلى حلول، إذ يجب اتباع منهج التسويات الشجاعة والتنازلات المتبادلة للخروج من الأزمة السياسية.

وتقاسمت المرتبة الثامنة أربع فئات، حصلت كل منها على (٧) تكرارات وبنسبة قدرها (٣,٨٠٪)، وهذه الفئات هي: (الحث على أهمية التخصص في العمل السياسي والحكومي)،

وركـزت على سـوء الإدارة والأسـاليب غير المدروسـة أدى إلى تراجـع مسـتمر في الأداء الحكومي بسـبب عدم الاسـتفادة من طاقـات المتخصصـين والتكنوقراط للنهـوض بواقع البـلاد المتردي، فضـلا عـن ظهور فئـة سياسـيو الأرياف الـذين لا علاقة لهـم بالعمل السـياسي وأصوله.

والفئـة الثانيـة (الدعوة لاجراء تعديلات دسـتورية)، وتشـير إلى ضرورة إعادة صياغة الدسـتور، وتعديـل المواد القانونيـة المطاطية الـتي ينطوي عليهـا، والتثقيف باتجاه ايجاد قانـون ينظم عمل الأحـزاب، فضلا عن اسـتحداث قانون يؤسـس للهوية الوطنية بعيـدا عن الهـويات الفرعية، ذلـك أن الدسـتور الصحيح هو الـذي يلغي جميع المفـردات الطائفيـة أو العنصرية.

أمـا الفئـة الثالثة (الحث على قيـام دولة المواطنة)، وتؤكـد على أهمية توفير شروط تأسـيس الدولة المدنيـة، وبنـاء دولة المواطنـة الـتي تحـترم المواطن على اختـلاف انتماءاتـه، وتعزز لديـه هويته الوطنيـة، والعمـل على بناء الإنسـان المعرفي والحـضري الذي عـانى طويلا من اهمال السـلطة، وغاص في مسـتنقعات الحروب والفسـاد والجهل.

وتشـير الفئة الرابعة (تشـجيع دور المرأة في الحياة السياسـية)، إلى ضرورة منـح الفرصة لانتخاب دمـاء جديـدة من النسـاء المبدعـات والأكاديميـات والتكنوقراط، وليـس مهما عدد النسـاء في البرلمـان بقـدر أن يكـون حضورها فاعـلاً ومؤثراً، مـع أهمية أن تكون المـرأة البرلمانيـة ممثلة لكل نسـاء العراق، وسـاعية لإقـرار قوانين منصفـة للمرأة؛ مشـددة ـ هذه الفئة ـ على رفض الإسـاءة لصـور المرشحات في دعاياتهـن الانتخابية.

وتقاسمـت المرتبـة التاسـعة مناصفة ثلاث فئـات، حصلت كل منهـا على (٦) تكرارات وبنسـبة (٣,٣٪)، والفئـات هي: (دعم مـشروع حكومـة الأغلبيـة السياسـية)، والتي جـاء في مضمونها أن تشـكيل حكومة أغلبية سياسـية حق دسـتوري وديموقراطي، ويمكن أن تكـون حكومة الأغلبية السياسـية حلاً سحرياً للمشـاكل الـتي تعانيها البلاد، وسـتكون مسـؤولة مسـؤولية كاملة عن أي إخفـاق في الأداء الحكـومي، شريطـة أن لا تذهب إلى التفـرد وتهميش الاخرين.

والفئـة الثانيـة (الدعوة إلى المناظـرة السياسـية)، وفيها دعـت الصباح الجديـد، إلى أهمية قيام المناظـرات السياسـية بـين المرشحـين بعدها فرصـة للحـوار الديموقـراطي، تمكـن الناخب من التعـرف إلى شخصيـة المرشح وأفكاره وخططه، وتسـاعده عـلى الاختيار من بـين كم المرشحين، كما أن المناظـرات تعد مـؤشراً لاحترام الساسـة عقـول الجمهور الذي سـينتخبهم.

أمـا الفئـة الثالثة (التلويح بشـعار الاصلاح)، فتـأتي في مضمونها على تشـبث القوى السياسـية بشـعار الاصلاح بغـير اعتماد برنامج عمـل واضح، مع أن الذين وصلوا إلى السـلطة لم تكـن لدعواتهم وممارسـاتهم أيـة ملامح أو بـصمات اصلاحية، بـل أن رئيس الحكومـة نوري المالكي عجـز عن تحقيق أي اصـلاح في ولايتيـه الأولى والثانيـة، فمـاذا يسـتطيع أن يصلـح في الثالثـة؟.. فضـلا عن أن

الداعمـون للاصـلاح يرومون اصلاحات مـن أعلى الهرم السـياسي بينما تبتـغي الأمم الناهضة اصلاح الإنسان أولا.

٣- جريدة الصباح:

أظهـر تحليـل مضمون العمـود والمقـال الصحفي في جريـدة الصبـاح وكما هو مـوضح في الجدول رقم (٣)، أن (الحـث عـلى المشـاركة الواعيـة بالانتخـابات) جـاء في المرتبـة الأولى، إذ نالت هذه الفئـة (١٨) تكـراراً وبنسـبة (٢٤،٦٦٪)، والـتي دعـت من خلالهـا الصباح، إلى حـث الناس على ضرورة اسـتلام البطاقة الانتخابية والمشـاركة بوعي رشـيد بالانتخابات، داعية أفـراد الجمهور إلى الاختيار السـليم للمرشح المشهـود له بالنزاهة والكفاءة، وعـدم ترك الانتماءات الفرعيـة تؤثر على قرار الناخب لأن مسـؤولية الناخـب في الاختيار مسـؤولية وطنية واخلاقيـة، ولأن الحكومة الجيدة ينتجها ناخبـون جيدون.

جدول (٣) يبين الفئات الرئيسـة حسب المرتبة في جريدة الصباح

	الفئات حسب المرتبة	التكرار	%	المرتبة
1	الحث على المشاركة الواعية بالانتخابات	18	24,66	1
2	وعي الناخبين سيحدد حجم التغيير ونوعه	15	20,55	2
3	تأييد مشروع حكومة الأغلبية السياسية	11	15,07	3
4	عدم الثقة بصدقية الوعود والبرامج الانتخابية	10	13,7	4
5	نبذ التشرذم والتخندق الطائفي	7	9,59	5
5	الأساليب الدعائية محاولة لتلميع صورة المرشح	7	9,59	5
6	رفض حكومة المحاصصة والتوافق	5	6,84	6
	المجموع	73	100%	

وفي المرتبـة الثانيـة حلّـت فئـة (وعي الناخبين سـيحدد حجم التغيـير ونوعه) الـتي نالت (١٥) تكـراراً وبنسـبة (٢٠،٥٥٪)، وجـاء في مضمونهـا أن تغيـير المشهد السـياسي ليس مرهـونا بإرادة السياسـيين بـل بإرادة الناخبـين ومقدار وعيهـم ومن سـيمنحونه أصواتهم، إذ يقـع على عاتق الناخـب واجب ومسـؤولية وطنيـة فيمن عليـه اختيـاره لتمثيـله في البرلمان، بـل أن الهدف والمعـنى لأيـة انتخـابات في أي بلد ديمقـراطي هو تغيـير البرامج والأفـكار وأسـاليب الإدارة، وأن تشـخيص الأخطاء السـابقة هو الـضمان لحصـول تغيير حقيـقي وناجح.

وجـاءت في المرتبـة الثالثة فئـة (تأييد مشروع حكومـة الأغلبية السياسـية) بواقـع (١١) تكراراً وبنسـبة قدرها (١٥،٠٧٪)، وركزت هذه في الفئـة في مضمونها على أن حكومة الأغلبية السياسـية

فرصة لتغيير المشهد السياسي وإجراء اصلاحات سياسية، وربما سيكون في مشروع الأغلبية السياسية حلاً للمشاكل السياسية المتفاقمة، وبديلا مناسباً لحكومة الشراكو والتوافق والحصص؛ وستستمر حالة التعطيل والصراعات في حال اخفاق مشروع حكومة الأغلبية السياسية.

وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة (عدم الثقة بصدقية الوعود والبرامج الانتخابية) بواقع (١٠) تكرارات وبنسبة قدرها (١٣,٧٪)، وركزت في مضمونها على مسألة فقدان الثقة بين الناخب والمرشح، والانطباعات السلبية لأفراد الجمهور إزاء الوعود والبرامج والشعارات الانتخابية المفتقرة للصدق والمعرفة، وأن من يكذب على الناس لن يكون أميناً على مصالحهم. وتقاسمت المرتبة الخامسة مناصفة الفئتان ((نبذ التشرذم والتخندق الطائفي) و(الأساليب الدعائية تعكس جهل المرشحين بالعمل السياسي) بواقع (٧) تكرارات لكل منهما وبنسبة (٩,٥٩٪)، وركزت الفئة الأولى على نبذ الخطاب الطائفي والدعائي المتشنج والتأكيد على الهوية الوطنية، ورفض فكرة الانتخاب على أساس العرق أو الطائفة أو القومية أو العشيرة، لأن ما نحن عليه اليوم كان بفعل تغليب المصالح الشخصية والقومية والطائفية على حساب مصلحة الوطن،

إذ على المرشح تمثيل العراق وليس المكون. فيما ركزت الفئة الثانية على النقد اللاذع للحملات الانتخابية التي يغلب عليها طابع السذاجة والغباء، وافتقارها إلى الاحتراف ما جعلها موضع سخرية الناس وتندرهم، وأن عشوائية هذه الدعايات تعكس مدى جهل المرشحين بالعمل السياسي والدعائي، وما إغداق الأموال على الدعايات الانتخابية إلا محاولة لتلميع صورة المرشحين ومداراة فشلهم في الدورات السابقة.

وجاءت فئة (رفض حكومة المحاصصة والتوافق) في المرتبة السادسة والأخيرة بواقع (٥) تكرارات وبنسبة قدرها (٦,٨٤٪)، وركزت هذه الفئة على أن حكومة المحاصصة والشراكة والتوافق أثبتت فشلها، وعطلت القوانين والتشريعات الضرورية لإدارة الدولة بسبب حدة الصراعات بين الشركاء السياسيين، وأنه يجب عدم إعادة الأخطاء نفسها في تشكيل الحكومة.

تفسير نتائج البحث:

تشير نتائج البحث الحالي، بعد تحليل مضمون المقال والعمود الصحفي في الجرائد الثلاث محل الدراسة إلى الآتي:

١ـ أفردت كل من جريدة الاتحاد، والصباح الجديد، مساحات كبيرة للمقالات والأعمدة التي عنت بتوعية الجمهور وتثقيفه إزاء أهمية المشاركة الواعية في الانتخابات، وركزت كل منهما على الدعوة إلى نبذ المشروع والخطاب الطائفي الذي حل في المرتبة الأولى في كلتا الجريدتين، فضلا عن أهمية إحداث تغيير في المشهد السياسي والذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المشاركة في الانتخابات كطريق وحيد للتغيير. بينما أظهرت نتائج تحليل البيانات أن جريدة الصباح، كانت أقل اهتماماً من نظيراتها الاتحاد والصباح الجديد، فيما يتعلق بدورها في توعية الناخب العراقي إزاء أهمية المشاركة في الانتخابات، إذ لم يتعد عدد الأعمدة (٣٢) عموداً و(٢٠) مقالاً كُرّس لموضوع التوعية الانتخابية، بينما بلغ عدد الأعمدة في جريدة الاتحاد (٦٦) عموداً و(١٥) مقالاً، يقابله (٦١) عموداً و(١٣) مقالاً في جريدة الصباح الجديد، مما يؤشر عدم إيلاء جريدة الصباح اهتماماً كبيراً لموضوعة التوعية الانتخابية، وحث الجمهور على المشاركة في الانتخابات، وهذا يشير بدوره إلى اتجاهات الجريدة بعدّها ممثلة للحكومة التي انصرف رئيسها (نوري المالكي) في حملاته الانتخابية إلى طيف بعينه محاولاً استمالته بأساليب مختلفة.

٢ـ من أبرز الأفكار والقيم التوعوية التي أشارت لها الاتحاد في أعمدتها ومقالاتها، رفض مبدأ المحاصصة والتوافقية، إذ أدانت المحاصصة البغيضة وافرازاتها في سوء الإدارة والفساد، وأن حكم الشراكة والتوافقية كان من أكبر الأخطاء السياسية، وهو المسؤول عن كل المشكلات التي تعاني منها البلاد، وعارضت ترشيح نوري المالكي لولاية ثالثة مشيرة إلى أن السلوك الحكومي كان مسؤولاً عن تجذير المشروع الطائفي. بينما أظهرت الصباح الجديد، اهتماماً كبيراً بأهمية التوعية بمفهوم الديمقراطية، وضرورة فتح مراكز متخصصة لتعليم مبادئ الديمقراطية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية، وتثقيف الجمهور بثقافة الانتخاب ومفاهيم الديمقراطية وممارساتها على فترات طويلة وحثيثة، لأن الديمقراطية في العراق زرعت فجأة وبلا جذور،

ولا يمكن للتحولات الديمقراطية أن تتم في ظل تنامي الانقسامات الطائفية؛ وإن التدريب ثقافة مطلوبة في عمليات التنمية الاجتماعية، وثقافة الديمقراطية تشكل أساساً للبناء والتنمية.

وأشارت جريدة الصباح، عبر أعمدتها ومقالاتها، إلى رفضها مبدأ المحاصصة والتوافق، ووجدت في الأساليب الدعائية للمرشحين محاولة لتلميع وجوههم، مشيرة إلى أن الحملات الانتخابية يغلب عليها طابع السذاجة و(الغباء)، فضلا عن عشوائية الدعايات الانتخابية التي تعكس جهل المرشحين بالعمل السياسي والدعائي.

٣ـ بينما دعمت كل من الصباح الجديد، والصباح، مشروع حكومة الأغلبية السياسية في الحكم، لأنها يمكن أن تكون حلاً للمشاكل التي تعاني منها البلاد؛ وجدت جريدة الاتحاد أن مشروع الأغلبية السياسية ذريعة للانفراد بالسلطة، وهو مجرد أسلوب للتهرب من فشل الأداء الحكومي، مشيرة إلى أن الحكم يجب أن يكون للأكفأ وليس لحزب الأغلبية.

٤ـ عكست كل من الجرائد الثلاث ـ عبر أعمدتها ومقالاتها ـ توجهاتها السياسية.. ففي الوقت الذي اهتمت فيه جريدة الصباح الجديد كجريدة مستقلة (غير تابعة لحزب أو لجهة سياسية)، بقيم الديمقراطية، ودولة المواطنة وتعزيز الهوية الوطنية، وتشجيع دور المراة في الحياة السياسية، والتشديد على أهمية اجراء تعديلات دستورية وإلغاء جميع المفردات الطائفية أو العنصرية في الدستور، فضلا عن أهمية التخصص في العمل السياسي والحكومي، لأن سوء الإدارة والأساليب غير المدروسة أدى إلى فشل الأداء الحكومي، فضلا عن سوء استعمال الثروة بسبب عدم التخصص، والدعوة إلى منح الفرصة لقيادات مدنية وتكنوقراط تتولى إدارة البلاد؛ نجد أن جريدة الاتحاد التي تصدر عن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي رأسه جلال طالباني رئيس الجمهورية العراقية السابق، وبعدّه شريكاً ومنافساً سياسياً (أي الحزب) ليبرالي الهوى، فقد اهتمت الاتحاد بالتركيز على مواطن الفشل الحكومي وإبراز نقاط ضعف الحكومة وعملها، وهدر المال العام، مُعارِضة ترشيح المالكي لولاية ثالثة بسبب سياساته وتفرده بالقرار، مشيرة إلى أهمية تغيير المشهد السياسي ومنح فرصة لنخب سياسية جديدة، فضلا عن أن التناوب السلمي على السلطة يُعد مؤشراً على رسوخ المفهوم الديمقراطي. بينما عبّرت جريدة الصباح عبر مساحاتها المحدودة التي أفردتها لموضوعة التوعية الانتخابية، عن توجهها الحكومي المحافظ بعدّها الجريدة الرسمية الممثلة والناطقة بإسم الحكومة، التي كان يرأسها نوري المالكي المرشح الأقوى في الانتخابات، الأمر الذي جعلها توجه اهتماما أقل بمسألة التوعية والتثقيف الانتخابي لجمهور الناخبين، حاثّة على استحياء، في أعمدتها ومقالاتها على أهمية المشاركة الواعية في الانتخابات، وإن مسؤولية الناخب في الاختيار مسؤولية وطنية وأخلاقية، كما أن وعي الناخبين هو الذي سيحدد مقدار التغيير ونوعه، فضلا عن أن تشخيص الأخطاء السابقة سيكون الضمان لحصول تغيير حقيقي ناجح وذكي.

المصادر

(١) د. رجاء محمود أبو علام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط٣، القاهرة، دار النشر للجامعات، ٢٠١١، ص٨٩.
(٢) د. محمد وليد البطش، د. فريد كامل أبو زينة، مناهج البحث العلمي ـ تصميم البحث والتحليل الإحصائي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٧، ص٢٤٤.
(٣) د. سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، ط٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٩، ص١٨.
(٤) د. محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام،القاهرة، عالم الكتب، ٢٠١٠، ص١٢٠، ١٣١.
(٥) د. اسماعيل عبد الفتاح، د. محمود منصور هيبة، البحث الإعلامي (اتجاهات وقراءات في حلقة البحث الصحفي والإعلامي)، مركز الاسكندرية للكتاب، ٢٠٠٩، ص٢٥٥.
(٦) د. حسين علي ابراهيم الفلاحي، الديمقراطية والاعلام والاتصال، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٢١٥.
(٧) المصدر السابق، ص٢١٤.
(٨) سعاد جبر سعيد، سايكولوجية الاتصال الجماهيري، الأردن، عالم الكتب الحديث/ جدار، الكتاب العالمي، ٢٠٠٨، ص٦٨، ٦٩.
(٩) د. سناء محمد الجبور، الاعلام والرأي العام العربي والعالمي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٠٦.
(١٠) د. فواز منصور الحكيم، سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري،عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٣٤.
(١١) عبد الحسين شعبان، «في الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية»، النزاهة في الانتخابات البرلمانية ـ مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٩٦-٩٧.
(١٢) ريموند وولفينغر، ستيفن روزنستون، من يصوت؟، ترجمة: فؤاد سروجي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص٩.
(١٣) د. مي العبدالله، الإتصال والديمقراطية، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص٣٧٥.
(١٤) د. مي العبدالله، م.س.ذ، ص٣٧٢.
(١٥) إريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ترجمة: جهيدة لاوند، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص٢٠.
(١٦) سليم الحص، النزاهة في الانتخابات البرلمانية ـ مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، م.س.ذ، ص٤٧.
(١٧) «دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد»، صادرة عن المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان ـ كلية الحقوق بجامعة دي بول، ٢٠٠٥، ص٢٥، ٢٦.
(١٨) روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة: د.أحمد أمين الجمل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٠، ص١٣٧، ١٤١.
(١٩) «دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد»، م.س.ذ، ص٤٤.
(٢٠) عبد الحسين شعبان، «في الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية»، النزاهة في الانتخابات البرلمانية، م.س.ذ، ص٩٩.
(٢١) جاريث ستانسفيلد، «الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية»، من كتاب: المجتمع العراقي ـ حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، منشورات: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص٣٧١،٣٧٠.
(٢٢) روبرت أ. دال، م.س.ذ، ص١٦٧.
(٢٣) عبد الحسين شعبان، «في الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية»، النزاهة في الانتخابات البرلمانية، م.س.ذ، ص٩٩.
(٢٤) د. حسين علي ابراهيم الفلاحي، الديمقراطية والاعلام والاتصال، م.س.ذ، ص٢١٣.
(٢٥) د. عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام ـ دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص١٤٨.
(٢٦) د. محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩، ص٢٢٣، ٢٢٤.
(٢٧) دوريس إيه جريبر، سلطة وسائط الإعلام في السياسة، ترجمة: د. أسعد أبو لبدة، ط٢، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص١٠٦، ١٠٧.